التاريخ العربي

مجلة علمية محكمة

تعنى بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي

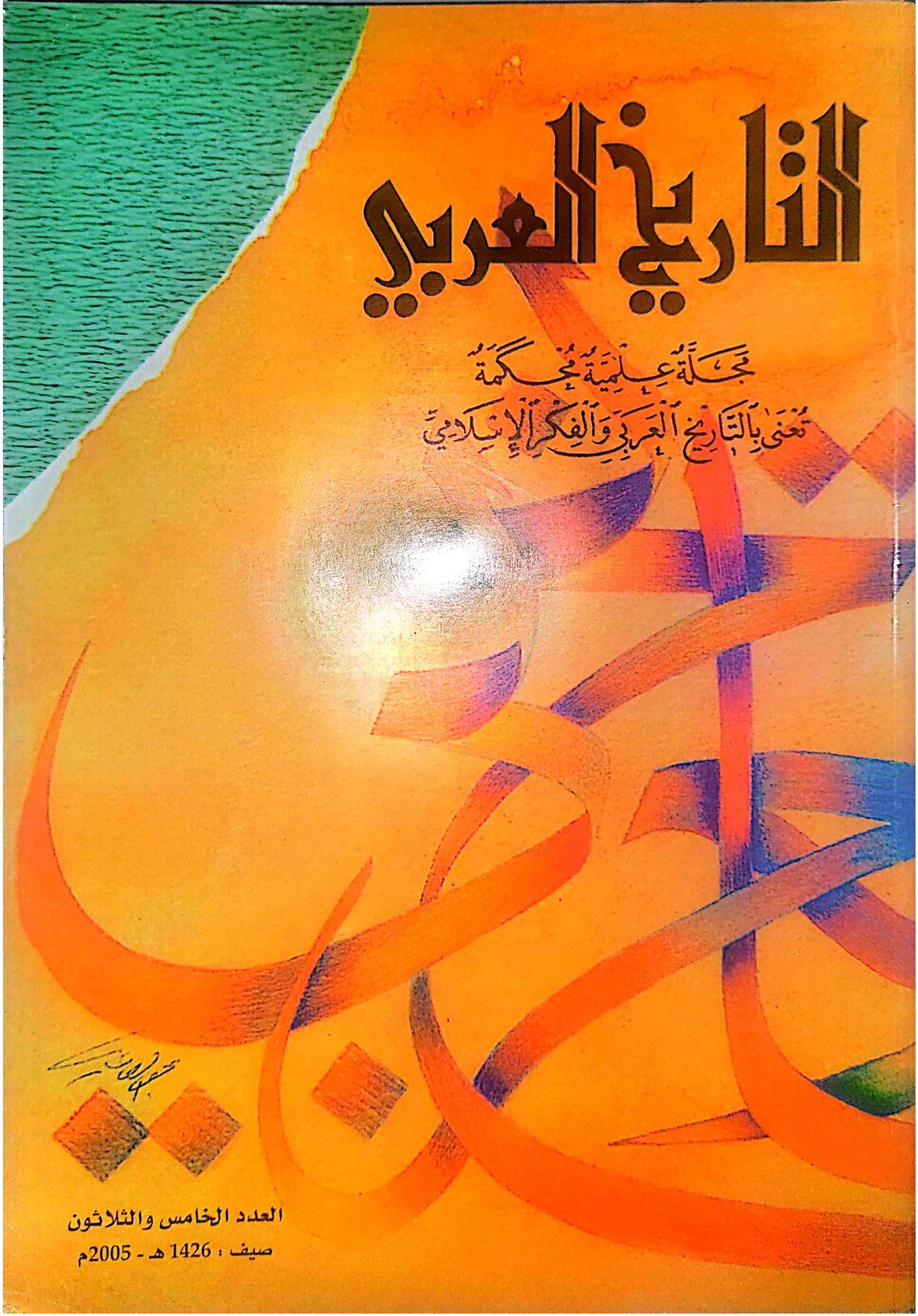

العدد الخامس والثلاثون

صيف : 1426 هـ - 2005م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التاريخ العربي

مجلة علمية تعنى بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي

تصدرها «جمعية المؤرخين المغاربة»

المدير : الدكتور عبد الكريم كريم

اللجنة العلمية : الدكتور عبد الكريم الأبيض

الدكتور عبد الله لعوينة

الدكتور سعيد بنسعيد العلوي

الدكتور الحسين بوزينب

الدكتور محمد الأوراغي

الأستاذ محمد منيار

* البحوث الواردة في المجلة تعبر عن أفكار أصحابها.
* ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية.

جمعية المؤرخين المغاربة

حي الليمون، 5 (أبو نواس)

الرباط ـ المملكة المغربية

الهاتف : 73.29.54 الفاكس 20.75.30

الأرقام الرابطة بين الرباط وخارج المملكة المغربية : (00 212 37)

موقع مجلة **التاريخ العربي** في الإنترنيت

www.attarikh-alarabi.ma

البريد الإلكتروني لمجلة **التاريخ العربي**

attarikhalarabi@hotmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التاريخ العربي

مجلة علمية محكمة
تعنى بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي
تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة

بمساهمة كريمة
من فقيد العروبة والإسلام والإنسانية
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

العدد الخامس والثلاثون
صيف 1426 هـ - 2005م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جميع حقوق الطبع محفوظة
لجمعية المؤرخين المغاربة
بمقتضى الفصل 49 من ظهير 29-7-1970
الطبعة الأولى : رجب 1417 ــ نونبر 1996

طبع : مطبعة النجاح الجديدة ــ الدارالبيضاء

رقم الإيداع القانوني : 1996/172
الرقم الدولي الموحد : 8467-1113

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تطور السياسة الخارجية المغربية إزاء قضية الصحراء المغربية

الدكتور إدريس لكريني
كلية الحقوق - جامعة القاضي عياض
مراكش

مقدمة

احتلت قضية الصحراء المغربية مكانة مهمة ومتميزة ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، ممَّا أثر بشكل كبير في الملامح الكبرى لهذه السياسة، منذ منتصف السبعينيّات من القرن الماضي.

وقد تميزت هذه السياسة إجمالاً بالاعتدال والانفتاح، وتبلور هذا الاعتدال في العديد من المناسبات الإقليمية والدولية. ونذكر في هذا السياق الموقف المغربي الرسمي من حرب الخليج الثانية ومن قضية الشرق الأوسط. ويبدو انفتاح السياسة الخارجية المغربية من خلال التفاعل مع المتغيرات الدولية سواء على المستوى الاقتصادي المرتبط بمحاولات تفعيل اتحاد المغرب العربي ونسج علاقات اقتصادية مع مختلف القوى الدولية كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة التي تمكن من عقد اتفاقية منطقة التبادل الحر معها أو على المستوى السياسي عبر الانخراط في بناء مجتمع حداثي وديموقراطي، وذلك بعد تكليف عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل الحكومة، وتوسيع هامش الحريات واحترام حقوق الإنسان كما هي متعارفة عالمياً[1]؛ وكذلك من خلال نسج المغرب لعلاقات دبلوماسية مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، ومساهماته الفعالة ضمن أنشطة هذه الأخيرة وانخراطه في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق

(1) تبلور هذا التوجه بشكل كبير في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيّات، وتم تأكيد هذه الرغبة في ديباجة الدستور المغربي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السلم والأمن الدوليين وإرساء التعاون مع مختلف الدول المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف المناطق المتوترة في العالم ككوسوفو وهاييتي والكونغو... وإلغاء حوالي 90 مليون دولار من ديونه المستحقة لصالح الدول الأفريقيَّة الأكثر فقراً، خلال انعقاد القمة الأفريقية - الأوربية بالقاهرة في الثالث والرابع من أبريل لسنة 2000[2] ورفع كل الحواجز الجمركية على الموارد المستوردة من هذه الدول.

ومعلوم أن مرجعية المغرب الدينية المرتبطة بالمذهب المالكي وكذلك الموقع الجغرافي الهام الذي يحتله أسهما بشكل كبير أيضاً في بلورة هذه الخصائص التي تميز سياسته الخارجية.

وعلى الرغم ممَّا بذل من جهود كبيرة بصدد قضية الصحراء المغربية التي تحقق بصددها إجماع وطني انخرطت فيه كافة القوة السياسية، وما تحقق في هذا الإطار من نتائج مهمة، تميزت مقاربة هذا الملف في البداية بنوع من الانغلاق، بحيث احتكرت وزارة الداخلية تدبيره، بالشكل الذي أضفى على هذه المقاربة طابعاً أمنياً حال دون مساهمة العديد من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إغنائه وتفعيله. وقد بدا واضحاً قصور هذه المقاربة في أواخر التسعينيّات، عندما تبين وجود عدة دول على الهامش اقتنعت بطروحات الخصوم وتجاوبت معها بشكل مثير.

وبعد تولي المعارضة لعدة مناصب حكومية في أواخر التسعينيّات في مرحلة أولى، واعتلاء الملك محمد السادس للحكم، بدا أن هناك حاجة ملحة لإحداث تغيير على السياسة الخارجية المغربية، وبخاصة على مستوى تدبير هذا الملف الحساس، وهو ما تبلور على عدة واجهات.

---

(2) إدريس لكريني، «القمة الأفريقية - الأوربية وحوار الفقراء والأغنياء»، جريدة **الميثاق الوطني**، المغرب، بتاريخ 28 أبريل 2000.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية هي كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية. فالسلوك السياسي الخارجي لأيِّ وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية[3]، فيما يعرِّفه البعض الآخر بأنه عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديداً للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقاً لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات. ويضيف نفس الباحث أن رسم السياسة الخارجية تبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقق تلك الأهداف. وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسين هما: المعلومات المتعلقة برسم السياسة الخارجية، وصانعو تلك السياسة[4].

أما الدبلوماسية التي عرفها "**قاموس أكسفورد**" بكونها «إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين»، فهي لا تضع أسس السياسة الخارجية وإنما تنفذها، وتحاول أن توفر لها الوسائل اللازمة لتنفيذها وتحقيق أهدافها[5].

وعلى مستوى بلورة هذه السياسة، فعادة ما يتم تقسيم الآليات الرسمية لصناعة السياسة الخارجية إلى مؤسسات داخلية وأخرى خارجية. فالأولى تتركز بالأساس في مؤسسة الرئاسة التي غالباً ما تحظى باختصاصات دستورية هامة في

---

(3) زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، دار الجيل، بيروت - دار الرواد، ليبيا، ط. 1، 1999، ص. 31.

(4) عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط. 1، 1993، ص. 20.

(5) زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، **المرجع السابق**، ص. 32.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا الشأن (توقيع المعاهدات، اعتماد السفراء وبعثهم، الإشراف على المفاوضات الخارجية، التمثيل الخارجي للدولة...)، ثم وزارة الخارجية باعتبارها الجهاز التنفيذي الذي يتولى تدبير الشؤون الخارجية للدولة ومتابعتها مع مختلف الفاعلين الدوليين (رعاية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج، تمثيل الدولة في الملتقيات الدولية، تكريس التعاون مع مختلف الدول والمنظمات الدولية...).

أما الثانية، فتتركز أساساً في البعثات الدبلوماسية المنظمة بموجب اتفاقية فيينا الموقعة بتاريخ 18 أبريل 1961 والقنصلية المحددة بموجب اتفاقية فيينا الموقعة بتاريخ 24 أبريل 1963.

لقد أصبح من مهام الدبلوماسية الأساسية الخروج عن محيط العلاقة الثنائية التقليدية إلى محيط العمل لخير الإنسانية وازدياد التعاون الدولي وصيانة السلام واستقرار الأمن عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وشجب ما بين الأمم والشعوب من فجوات بين التقدم والتخلف في هذه الميادين... ولهذا أصبح نمو هذه العلاقات وحجمها رهناً بما تحدده دبلوماسية كل دولة وسياستها الخارجية من اعتبارات... وطبيعي أن تتطلب هذه المهام الجديدة إدراكاً من جانب الدبلوماسي لظروف سير الحياة الدولية في عصره، ومدى قوة دولته ونفوذها أو تأثيرها في هذا المضمار[6].

وإذا كانت المفاوضات هي إحدى أهم التقنيات والوسائل الدولية لتسوية المنازعات وإدارة الأزمات الدولية[7]، فإن فعالية هذه الأخيرة تظل رهينة بوجود مجموعة من المهارات والاعتبارات[8]:

---

(6) عز الدين فودة، **ما الدبلوماسية؟**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، صص. 74-75.

(7) انظر في هذا الشأن: إدريس لكريني، **إدارة مجلس الأمن للأزمات العربية في التسعينيّات، أزمة لوكربي نموذجاً**، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، قانون عام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، 2001، غير منشورة، صص. 24-25.

(8) باسل رءوف الخطيب، «المفاوضات الدبلوماسية التقليدية»، مجلة **الدراسات الدبلوماسية**، العدد 6، 1990، معهد الدراسات الدبلوماسية للخارجية السعودية، ص. 22. مأخوذ عن الحاج محمد غومريس، **السياسة الخارجية المغربية. مقاربة إبستمولوجية وتجريبية**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ط. 1، 2001، ص. 60 وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1 – التمرس التام بالأصول والممارسات والإجراءات الدبلوماسية الشفوية والكتابية؛

2 – الفهم الكامل للمشكلة محل النزاع من حيث الخلفية والظروف والتطورات والنتائج المحتملة؛

3 – الفهم التام لقدرات دولته ومدى قوتها وضعفها وما يمكن استخدامه من وسائل مباشرة في حل النزاع؛

4 – الفهم الواضح لطبيعة الأساليب التي يمكن استخدامها في كافة مراحل المفاوضات؛

5 – القدرة على تقديم التنازلات والوصول إلى تسوية دون التفريط بالمصالح الحيوية لدولته؛

6 – الإعداد الجيد للمفاوضات من خلال المعرفة اللازمة بالأساليب التفاوضية للدولة المضيفة... والمعرفة اللازمة بالأوضاع الإقليمية والدولية القائمة عند التفاوض... والمعرفة الواقعية بسلوك المفاوض الرئيس الذي يمثل الدولة المضيفة؛

7 – التمتع بالصبر والجلد والمرونة والنفس الطويل.

ثانياً: الفاعلون الأساسيون في حقل السياسة الخارجية المغربية

يبدو من خلال كتابات المتخصصين في هذا المجال أن هناك رأيين متباينين: الأول تقليدي، يركز على الفرضية التي ترى أن السياسة الخارجية في المغرب تظل مجالاً محفوظاً للملك، انطلاقاً من الأساس الدستوري الذي يمنحه مكانة متميزة في هذا السياق (الفصل 19 الذي يعتبر الملك بموجبه أميراً للمؤمنين وممثلاً أسمى للأمة ورمزاً لوحدتها...، والفصل 24 الذي يتيح له إمكان تعيين الوزير الأول...، والفصل 25 الذي بموجبه يرأس المجلس الوزاري، والفصل 30 الذي يمنحه صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، والفصل 31 الذي بموجبه يعتمد السفراء لدى الدول والمنتظمات الدولية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعتمد لديه السفراء وممثلي المنظمات الدولية، وتوقيع المعاهدات والمصادقة عليها - باستثناء تلك التي تترتب عليها أعباء مالية للدولة والتي تتطلب صدور قانون بصددها من قبل البرلمان -، ثم الفصل 74 المتعلق بإعلان حالة الحرب)، وهي الإمكانات التي تجعل الملك محدداً للسياسة الخارجية[9].

والرأي الثاني حديث، ويعتمد رؤية واقعية وسياسية، ويرى أن هناك شركاء آخرين يساهمون إلى جانب الملك في نسج السياسة الخارجية المغربية، كالوزير الأول ووزير الخارجية - وبخاصة بعد صدور مرسوم 20 يناير 1995 - وباقي الوزراء ومؤسسة البرلمان من خلال الدبلوماسية البرلمانية.

فالوزير الأول، بموجب الدستور المغربي، يتحمل مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية (الفصل 65 من الدستور) عكس ما هو عليه الأمر في الدستور الفرنسي - مثلاً - الذي ينص على أن الوزير الأول يقود عمل الحكومة، الأمر الذي يجعله فاعلاً ثانوياً في هذا الشأن الحيوي. غير أن هذا الأخير بإمكانه أن يؤثر بدوره بصفة فاعلة في بلورة القرارات ذات الطابع الخارجي عبر تحركاته الدبلوماسية في الخارج وكذا من خلال ترؤسه للمجلس الحكومي.

ويلاحظ أن هذه المؤسسة قد انتعشت في السنوات الأخيرة خلال تطبيق مبدإ التناوب على الحكم، ونتج عنه تراجع حوالي ثلاث عشرة دولة عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية المزعومة. علاوة على ذلك، أسهم في تحسين صورة المغرب في كثير من دول العالم[10].

وبناء على مرسوم 20 يناير 1995، أصبح وزير الخارجية يتمتع بمهام وسلطات لا تخلو من أهمية على مستوى مساهمته في بلورة السياسة الخارجية للدولة، فهو يتولى مهمة إعداد وتنفيذ عمل الحكومة في الميادين التي تهم علاقات المغرب الخارجية، وذلك من خلال توجيه العمل الدبلوماسي والقيام

---

(9) الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية. الفاعلون والتفاعلات**، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص. 17.

(10) **المرجع نفسه**، ص. 31.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بتنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية والحرص على التوفيق بينها وبين سياسة المغرب الخارجية[11].

ويمكن أيضاً لباقي الوزراء التأثير في السياسة الخارجية للدولة في إطار بلورة الاتفاقات التي تعقد على المستوى الثنائي أو الجماعي والتي لها علاقة بالقطاعات التي يشرفون عليها، كوزارة المالية ووزارة الصيد البحري.

كما يمكن للبرلمان أن يؤدي دوراً ملموساً في صياغة هذه السياسة بموجب نصوص الدستور، سواء من خلال وسيلة التشريع القانوني المرتبط بالمصادقة على بعض الاتفاقيات أو إعمال الرقابة على النشاط الخارجي للحكومة.

فالاتفاقيات والمعاهدات التي تترتب عليها أعباء مالية تتطلب موافقة البرلمان قبل مصادقة الملك عليها (الفصل 31 من الدستور)؛ كما أن تقنيات ملتمس الرقابة أو سحب الثقة (الفصول: 75، 76، 77 من الدستور)، وكذلك الأسئلة الشفوية والكتابية المتاحة لهذه المؤسسة في مواجهة الحكومة بما هي وسيلة للرقابة...، تمكنها أيضاً من المساهمة في صياغة السياسة الخارجية للدولة.

ولقد ازداد دور البرلمان في صياغة هذه السياسة في ظل التغيرات الدولية والوطنية المرتبطة بتوسيع هامش المشاركة السياسية وتفعيل الديمقراطية وتزايد دور المجتمع المدني في الحياة السياسية.

وعموماً، فإن هذا التنوع - كما يرى أحد الباحثين - لا ينفي وجود هرمية تجعل الملك المحدد الأساسي للسياسة الخارجية، اعتباراً للأدوار التي يقوم بها في النسق السياسي المغربي. غير أن ذلك لا يسمح بالقول باحتكاره لهذا المجال؛ فتدخل الوزير الأول، ووزارة الخارجية، علاوة على البرلمان، أمر تمليه الاعتبارات الدستورية والتشريعية والوظيفية، خاصة في ظل نظام سياسي يسعى إلى تشييد دولة الحق والقانون والمؤسسات[12].

---

(11) انظر نص المرسوم كاملاً ضمن: الحاج محمد غومريس، **السياسة الخارجية المغربية. مقاربة إبستمولوجية وتجريبية**، المرجع السابق، ص. 96 وما بعدها.

(12) الحسان بوقنطار، **المرجع السابق**، ص. 16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً: الإطار التاريخي والقانوني لقضية الصحراء المغربية

فور حصول المغرب على استقلاله، أكد محمد الخامس بمحاميد الغزلان سنة 1958 مغربية الأقاليم الصحراوية وضرورة تصفية الاستعمار في هذه المنطقة.

إلا أن المغرب لم يتمكن من طرح قضية المطالبة برحيل إسبانيا عن أقاليمه الجنوبية أمام الأمم المتحدة إلا في سنة 1964. وقد تجاوبت الجمعية العامة بشكل إيجابي مع مطالبه، عندما حثت إسبانيا على منح الاستقلال لهذه المناطق بموجب القرار 1514 المرتبط بتصفية الاستعمار.

ولقد عملت إسبانيا في بداية السبعينيّات من القرن المنصرم على تشجيع المد الانفصالي بهذه الأقاليم بالشكل الذي يتعارض تعارضاً صارخاً مع الحقوق الشرعية للمغرب على ترابه.

وفي مواجهة ذلك، عمل المغرب على مواجهة هذه المحاولات وحذر كلاً من الجزائر وموريتانيا من مسايرة الطرح الإسبانيّ. وموازاة مع هذه التحركات الإسبانية، سارع المغرب إلى توضيح حقوقه وشرح مواقفه ومواقف إسبانيا المعادية لدى مختلف الأطراف عربياً وإقليمياً ودولياً.

وتعززت جهود المغرب تجاه تأكيد حقوقه على أقاليمه الجنوبية بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 والذي أكدت فيه أن الصحراء لم تكن عند احتلال إسبانيا لها أرضاً خلاء ولا مالك لها؛ كما اعترفت بوجود روابط قانونية وعلاقة ولاء (البيعة) بين القبائل الصحراية وسلاطين المغرب[13]. ولم يكن هذا الرأي مجرد حكم يمكن الاستناد إليه، ولكن كان أيضاً حجة لإخراج هذه القضية من كهفها المظلم[14].

---

(13) المرجع نفسه، ص. 59.

(14) عبد الهادي مزراري، **الصحراء المغربية. قرار الملك والشعب**، مطبعة النجاح الجديدة، 1997، ص. 45.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأمام هذه المعطيات، نظمت المسيرة الخضراء في السادس من شهر نونبر 1975، وذلك بمشاركة 350 ألف مواطن باتجاه الصحراء، اخترق المشاركون فيها الحدود التي كانت تفصل بين المغرب وهذا الإقليم تحت أنظار أفراد القوات الإسبانية. وقد شكل ذلك صفعة قوية لإسبانيا، التي أصبحت بحكم أوضاعها الداخلية لا تقدر على مواصلة مخططها الاستعماري بالإقليم، نتيجة احتضار رئيسها الجنرال فرانكو، وبداية دخولها مرحلة تحول سياسي على أثر وفاته، واستعادة خوان كارلوس العرش الإسباني[15].

وفي ظل هذه الأجواء، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 380 وأكد فيه أهمية التفاوض بين الأطراف المعنية لتسوية النزاع طبقاً للفصل 33 من ميثاق الأمم المتحدة، قبل أن يوقع المغرب وموريتانيا من جهة أولى وإسبانيا من جهة ثانية معاهدة مدريد في 14 نونبر 1975، تلك المعاهدة التي أدت إلى رحيل القوات الإسبانية عن المنطقة وتقسيم إدارتها بعد ذلك بين المغرب وموريتانيا، الأمر الذي لم يرق للجزائر التي كثفت من محاولاتها وجهودها الدبلوماسية الرامية إلى التأثير في مسار القضية بعد أن فرضت نفسها من خلال جبهة البوليساريو، وحاولت الترويج لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في المحافل الإقليمية (أفريقيا) والدولية وجلب الاعتراف الدولي بالجمهورية المزعومة.

وبعد انسحاب إسبانيا من الأقاليم الصحراوية في 26 فبراير 1976، وبعد تخلي موريتانيا عن مطالبها في الصحراء وانسحابها منها في 19 غشت سنة 1979، تولى المغرب الإدارة الكاملة لهذه الأقاليم باعتبارها جزءاً من ترابه. وفي المقابل، نهج استراتيجية عسكرية صارمة في مواجهة الهجمات التي كانت تشنها جبهة البوليساريو. وفي الوقت نفسه، نهج سياسة تنموية طاولت مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية... بهذه المناطق والتي لم تكن تقل في أهميتها عما كانت تحظى به الأقاليم المغربية الأخرى من عناية واهتمام، الأمر الذي أسهم في عودة العديد من قادة الجبهة السابقين إلى الوطن الأم.

---

(15) الطاهر النوفالي، **الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال**، ص. 28.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعندما أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عن موافقة المغرب على إجراء استفتاء تأكيدي في الأقاليم الصحراوية خلال انعقاد أشغال مؤتمر القمة الأفريقية الثامنة ما بين 24 و27 يونيو 1981 في نيروبي بكينيا، تحركت منظمة الوحدة الأفريقية وشكلت لجنة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء، حيث تجاوب المغرب مع هذه الآلية الأفريقية التي طالما طالبت بها جبهة البوليساريو.

وإذا كان المغرب قد اعتبرها وسيلة لتأكيد حقوقه الشرعية والتاريخية على إقليمه، فإن الجزائر رأت في هذه الآلية وسيلة للتحريض على فصل هذا الإقليم عن التراب المغربي وتشجيع طروحات الانفصال. وقد تقدمت في ذلك التحرك بأن جرت المنظمة الأفريقية إلى التنكر لآلية الحل الاستفتائي وإلى الانحراف عن ميثاقها بإقحام البوليساريو في حظيرتها في قمة أديس أبابا (نونبر 1984)[16]، وأضحت بموجب هذا السلوك طرفاً متواطئاً في النزاع، وهو ما دفع المغرب إلى الانسحاب من هذه المنظمة بالشكل الذي أتاح لمنظمة الأمم المتحدة فرصة تدبير الملف، وبخاصة على مستوى إيجاد حل عن طريق الاستفتاء.

رابعاً: الجهود الأممية لتسوية النزاع، من استحالة الاستفتاء إلى البحث عن حل توافقي

في سنة 1988، تمكن الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويلار من إقناع المغرب والبوليساريو بمقترحاته السلمية لتسوية المشكل، الأمر الذي توج بالمخطط الأممي للتسوية والذي صادق عليه مجلس الأمن سنة 1991. ومن الأمور الأساسية التي نص عليها هذا المخطط: وقفُ إطلاق النار تشرف عليه قوات الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو)، وإعداد الأجواء لتنظيم استفتاء[17] بعد تحديد هوية المؤهلين للمشاركة فيه، وهو ما سيعرف صعوبات جمة.

---

(16) حسن عبد الخالق، **البوليساريو. لعبة تحت المجهر**، مطبعة إليت، الرباط، 1992، ص. 5.

(17) اعتبر المغرب هذا الاستفتاء تأكيداً لمغربية الصحراء، فيما اعتبرته جبهة البوليساريو والجزائر مدخلاً لتقرير المصير والانفصال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبعد تعيين كوفي عنان لمبعوثه الأمريكي جيمس بيكر في مارس 1997، عمل هذا الأخير على إشراك الأطراف المعنية بالقضية[18] ضمن مفاوضات نظمت في كل من لشبونة ولندن، وهو ما مكّن من عقد اتفاقية هيوستن المرتبطة بتنظيم الاستفتاء. غير أن هذه الخطوة ستؤول إلى الفشل بفعل الصعوبات والعراقيل التي أثارتها كل من جبهة البوليساريو والجزائر بشأن الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء، الأمر الذي جعل الدور الأممي ومشروع التسوية ينحصر زهاء عقد من الزمن (1991 – 2000) في المنطقة على وقف إطلاق النار فقط.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن شجع في قراره رقم 1359 بتاريخ 29 يونيو الأطراف المعنية على بحث مشروع الإطار، وعلى التفاوض بشأن المقترحات التي تود أن يتضمنها، وعلى بحث كل مقترح آخر للتسوية السياسية قد تتقدم به الأطراف من أجل التواصل إلى اتفاق يقبله الجميع. وفيما قبل المغرب التفاوض على أساس مشروع الاتفاق – الإطار بالمرونة اللازمة بهدف التسوية النهائية للملف، فقد اختارت الجزائر مساراً معاكساً لمقتضيات القرار ومرونة المغرب، إذ تقدمت بتاريخ 20 نونبر 2001 باقتراح للمبعوث الأممي في هيوستن يقضي بتقسيم الصحراء، وهو ما رفضه المغرب في حينه بشكل صارم لأسباب قانونية وسياسية.

وأمام هذه الصعوبات المتزايدة، فرض على الأمم المتحدة البحث عن حل توافقي يمكن من تجاوز الإكراهات التي فرضها الحل القاضي بتنظيم الاستفتاء، فاقترح بيكر في شهر يناير من سنة 2003 على الأطراف ودون مشاورات مسبقة مشروعه المرتبط بمخطط السلام الذي حاول التوفيق فيه بين مقاربتين متنافرتين: مخطط التسوية ومشروع الاتفاق – الإطار، وهو ما سمي بالحل الثالث الذي حاول من خلاله المبعوث الأممي التوفيق بين مطالب

(18) تبعاً لمخطط التسوية، يعتبر المغرب وجبهة البوليساريو طرفين معنيين بنزاع الصحراء، والجزائر وموريتانيا طرفين ملاحظين باعتبارهما تؤويان لاجئين فوق ترابهما. (انظر: الطاهر النوفالي، **المرجع السابق**، ص. 116).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجانبين من خلال منح سكان المنطقة نوعاً من الاستقلال الذاتي على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي وتدبير الشؤون المحلية في أفق إجراء الاستفتاء. وقد اعتبر البعض هذا الحل منصفاً لحقوق سكان المنطقة من خلال تمكينهم من إدارة شؤونهم في إطار لا مركزية أكثر مرونة وانفتاحاً، وأخذاً بعين الاعتبار حقوق المغرب في وحدته الترابية وسيادته على مناطقه المسترجعة[19].

غير أن هذا المقترح وبالرغم من تجاوب المغرب الكبير معه مع بعض التحفظات، سيعرف بدوره رفضاً من قبل الجزائر والبوليساريو.

وبعد ذلك، أعد المبعوث الأممي خطة أخرى للسلام. ومن ضمن ما تحدثت عنه هذه الأخيرة: «سلطة الصحراء الغربية» التي تتكون من سلطة تنفيذية يشرف عليها رئيس ينتخبه «شعب الصحراء الغربية» خلال السنة الأولى لبداية تنفيذ الخطة لمدة أربع سنوات أو إلى حين تغيير السلطة الحكومية بالصحراء الغربية. ويبدو الاختلاف واضحاً بين «إدارة محلية» ترتكز على منطق إداري بحت و«سلطة» تقوم ضمناً على منطق سياسي[20].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الترويج لهذه الخطة والتلميح إلى إمكان فرضها على الأطراف المعنية. غير أن المغرب أعلن رفضها. وفي هذه الأجواء، تعزز الموقف المغربي بقرار مجلس الأمن رقم 1495 بتاريخ 31 يوليوز 2003 الذي دعا الأطراف إلى البحث عن حل سياسي للنزاع وأشار إلى عدم إمكان فرض حل معين على الأطراف دون موافقتها[21].

وأمام هذه الإكراهات وفي ظل أجواء متوترة مرتبطة باستحالة إجراء استفتاء في المنطقة وتزايد تهديدات جبهة البوليساريو بالعودة للخيار العسكري وخرق اتفاق وقف إطرق النار الذي اعتبرته مرتبطاً بإجراء الاستفتاء، وتزايد

---

(19) أحمد بودراع، « نزاع الصحراء المغربية، خطة بيكر الثانية تبدد فرص السلام الموعود»، **دفاتر سياسية**، المغرب، عدد 59، دجنبر 2003، ص. 18.

(20) أحمد بودراع، **المرجع السابق**، ص. 18.

(21) وقبل ذلك، عقد لقاء بين الملك محمد السادس والرئيس الأمريكي جورج بوش على هامش انعقاد الدورة 58 للجمعية العامة. وقد أوضح هذا الأخير أن الولايات المتحدة لا تنوي فرض حل معين على المغرب دون رضاه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحامل الجزائر التي اعتبرت الاستفتاء هو الآلية الوحيدة الكفيلة بإيجاد حل للقضية[22]، قدّم مبعوث الأمين العام الأممي المكلف بملف الصحراء بيكر استقالته، مما أضفى مزيداً من الغموض والانتظار حول هذا الملف الذي يعتبر من أقدم الملفات الشائكة، ليخلفه بعد ذلك ألفارو دي سوتو الذي سبق أن كلف بالقضية القبرصية.

خامساً: من التدبير الأحادي لقضية الصحراء المغربية إلى الانفتاح المحسوب

إذا كانت مقاربة هذه القضية قد دشنت بمسيرة خضراء شكلت نموذجاً لمشاركة الشعب في تدبير قضية مصيرية بالشكل الذي أعطاها بعداً من المشروعية والمصداقية، فإن ما تلا ذلك من تدبر منفرد وأحادي أثر سلباً في مسار القضية. ذلك بأن الإجماع الكبير الذي حظيت به قضية الصحراء المغربية لم يستثمر بالشكل المطلوب وبخاصة على مستوى الانفتاح على مختلف الفاعلين في تدبير هذا الملف الحيوي.

ومع كل ذلك فلا يمكن نفي الجهود الكبرى التي بذلتها الدبلوماسية المغربية منذ طرح القضية باتجاه استكمال الوحدة الترابية. ففي مواجهة الجزائر التي طالما وقفت إلى جانب جبهة البوليساريو دبلوماسياً وماليا وعسكرياً...، ظل المغرب يراهن على الحوار. وعلى الرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية المغربية - الجزائرية في مايو 1988 وما تلاها من انعقاد لقمة تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش بتاريخ 17 فبراير 1989، فإن العلاقات بين البلدين تميزت بالمد والجزر تبعاً للتطورات التي عرفتها هذه القضية.

ومع تدشين المرحلة المرتبطة بإعداد أجواء الاستفتاء، تعامل المغرب بإيجابية مع الجهود التي قادتها الأمم المتحدة مع الحرص على حقوقه تجاه أقاليمه الجنوبية، وتفنيد مزاعم الجبهة والجزائر. وفي هذه الفترة وما قبلها، تبين

(22) جاء ضمن أحد تصريحات الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والمعادية للوحدة الترابية أن «وجود الأمم المتحدة في الصحراء لا يمكن أن يتحول بسبب ما أعتبره عرقلة المغرب لعملية السلام، إلى مجرد عملية لمراقبة "الاحتلال الاستيطاني"».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بشكل واضح أن الدبلوماسية المغربية المتمثلة في وزارة الخارجية لم تكن هي الطرف الأساسي في تدبير هذا الملف. فقد هيمنت عليه وزارة الداخلية التي كان يديرها السيد إدريس البصري، والذي أحكم قبضته على مجموعة من المؤسسات والاختصاصات من خلال بعض رجاله، ومن ضمنهم العامل المكلف بالتنسيق مع المينورسو. وبفعل نفوذه وعلاقته الوثيقة مع الملك الراحل، فإن القوى السياسية المغربية بمختلف مشاربها لم تنتقد هذا المنحى، بل تركت الأشياء تسير بهذه الوتيرة[23].

غير أن الملاحظ في هذه الفترة أنه على الرغم من هذه التحديات التي طرحتها قضية الصحراء كملف محوري أمام الدبلوماسية المغربية، فقد ظلت هذه الأخيرة حاضرة بقوة على مستوى المساهمة في تدبير الشؤون العربية والإسلامية والتفاعل الإيجابي مع مختلف القضايا الدولية.

إلا أن الأمور ستتغير مع وصول المعارضة للحكومة في مرحلة أولى واعتلاء محمد السادس للعرش في مرحلة موالية.

فمع مجيء حكومة التناوب بدا أن هناك إرادة باتجاه تفعيل السياسة الخارجية المغربية على مستوى الانفتاح على مختلف الفاعلين السياسيين، وقد عملت بفضل ذلك على مواجهة مختلف المحاولات التي كانت تستهدف عرقلة مسلسل التسوية السلمية للقضية.

بعد اعتلاء محمد السادس الحكم، عمل على تعزيز مكانة المغرب دولياً والدفاع عن الوحدة الترابية... وتعميق البعد التضامني والإنساني للدبلوماسية المغربية في المساهمة الفاعلة لوضع ضوابط وأخلاقيات دولية بناءة دفاعاً عن القضايا التنموية لبلدان الجنوب وخاصة في أفريقيا، وذلك بالموازاة مع العمل

---

(23) الحسان بوقنطار، **المرجع السابق**، صص. 67-68. وفي هذا الصدد أيضاً، ذكر الأستاذ عبد الهادي بوطالب أن القرارات الجوهرية المتعلقة بهذه القضية اتخذها الملك الراحل الحسن الثاني، فلم يكن يحيط بها إلا بعض المقربين. (انظر: الحسان بوقنطار، **المرجع السابق**، ص. 18).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتواصل لدعم علاقات المغرب في محيطه وتوسيع دائرة علاقاته السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، سواء على المستوى الجهوي أو الدولي[24].

وتأكدت هذه الرغبة في خطاب 20 غشت عندما أكد الملك محمد السادس ضرورة «تأهيل جهازنا الدبلوماسي وتحديثه وتجديده وإعادة انتشاره. ويتعين أن تشمل هذه الإصلاحات في الوقت نفسه كلاً من هياكل وزارة الخارجية والتعاون ومهام التحريك والتنسيق والمتابعة المنوطة بها، وكذا أنشطة هيئاتها الدبلوماسية والقنصلية وأساليب عملها»، وهو ما عملت وزارة الخارجية على بلورته ميدانياً.

ومن جهة أخرى، تبين في ظل هذه المتغيرات أن هناك إرادة ملكية لنهج مقاربة جديدة لملف الصحراء تهدف إلى إشراك بعض الفاعلين، وتحاول إيجاد حل للقضية من خلال الإدماج الديمقراطي... وقد تم في هذا الصدد الحد من الدور المهيمن لوزارة الداخلية بعد إقالة وزير الداخلية السابق السيد إدريس البصري، وإشراك وزارة الخارجية في تدبيره وتعيين سفير منسق لدى بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو).

وفي ظل هذه المحاولات التي تنبئ بتوجه جديد للسياسة الخارجية نحو قضية الصحراء، حاول مختلف الفاعلين تكثيف جهودهم باتجاه تدبير فاعل للملف.

فالملك محمد السادس ظل يؤكد، من خلال خطبه ولقاءاته بمختلف القادة والزعماء، حقوق المغرب التاريخية في صحرائه، وعبر عن استعداد المغرب نحو بلورة حل سياسي ينهل مقوماته من التحولات الديمقراطية التي يشهدها المغرب، وبشكل لا يتعارض مع سيادته على هذه الأقاليم.

وقد جاءت الزيارة الملكية إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية - بما فيها دول تعترف رسمياً بالجبهة - في شهر دجنبر 2004 لتدشين مقاربة جديدة أكثر فاعلية ونجاعة في إدارة هذه القضية. فقطع العلاقات أو تحجيمها وسد

---

(24) جاء ذلك في كلمة السيد الطيب الفاسي الفهري، الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية، بمناسبة افتتاح اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية، الرباط، بتاريخ 8/ 5/ 2003.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبواب الحوار مع الأطراف التي تعترف بـ"البوليساريو"، يمكنه أن يأتي بنتائج عكسية تماماً. فحقوق المغرب في صحرائه ثابتة ومؤكدة، والمغرب بحاجة إلى إيصال تصوراته إلى هذه البلدان؛ كما أن من شأن تأسيس علاقات اقتصادية وثقافية متينة وديناميكية تنبني على تبادل المصالح عوض المجاملات... أن ينعكس إيجاباً نحو بلورة مواقف إيجابية من قضية الوحدة الترابية[25]. ويمكن أن يقال مثل ذلك عن الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من دول أفريقيا في شهر مارس 2005.

وعلى مستوى مؤسسة الوزير الأول، فبعد تقلد السيد عبد الرحمان اليوسفي مسؤولية هذا المنصب، عمل على تعزيز العلاقات المغربية مع العديد من الدول في مختلف الميادين والمجالات. وبخصوص قضية الصحراء، قام بجولات وزيارات متعددة إلى مختلف البلدان للتعريف بالقضية وتمكّن من كسب تعاطف العديد من الدول وتجاوبها مع حقوق المغرب في الصحراء، بالشكل الذي أسهم في تراجع عدد كبير من الدول عن اعترافها بالجمهورية المزعومة للبوليساريو.

أما الدبلوماسية البرلمانية، فقد استفادت من توسع هامش الحريات والديمقراطية الذي عرفه المغرب في السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من ضيق الهامش القانوني الذي يؤطر مشاركة البرلمان في صناعة القرار الخارجي للمغرب، فإن هذه المؤسسة تمكنت ببعض التحركات من تحقيق مجموعة من المكاسب الإيجابية لصالح القضية.

وقد أسهمت هذه الدبلوماسية، من خلال دحض المزاعم الانفصالية للخصوم أمام مختلف المجموعات والشخصيات البرلمانية ومواجهتها بالدلائل والحقائق القانونية والتاريخية والميدانية، في تراجع العديد من الحكومات عن مواقفها المعادية لقضية الصحراء المغربية.

---

(25) انظر في هذا الشأن: إدريس لكريني في حوار مع جريدة **الأحداث المغربية** بصدد الزيارة الملكية للعديد من دول أمريكا اللاتينية، عدد 2142، بتاريخ 7/ 12/ 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد حرص المجلس على تحسيس مختلف البرلمانات الوطنية بمشروعية هذه القضية ومحاصرة خطط مرتزقة البوليساريو ومن يقف وراءهم في عدد من المواقع، وخاصة في البرلمان الأوربي الذي أنشأ المجلس مع أعضائه فريقاً خاصاً، شكلت قضية الوحدة الترابية للمملكة أهم محاور اتصالاته.

ووقف المجلس في وجه أي محاولة لوجود المرتزقة في أي من المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية؛ كما حاصر وتصدى لأي محاولة لإثارة هذه القضية من غير زاوية الشرعية التاريخية المؤكدة لمغربية الصحراء[26].

وفي ضوء هذه المعطيات، وأمام المحاولات الجزائرية الرامية لعرقلة أيّ تسوية للمشكل، وجه المغرب بتاريخ 26 شتنبر من سنة 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أكد فيها أن الجزائر منذ بداية السبعينيّات من القرن المنصرم وهي تستهدف بسلوكاتها ومواقفها النيل من الوحدة الترابية للمغرب، بحيث اتخذ تورط الجزائر في قضية الصحراء أشكالاً عديدة ومتنوعة، من التزام عسكري ودعم مالي ولوجيستيكي وتعبئة وتأطير دبلوماسيين ومخالفات للقانون الدولي الإنساني، إلخ. وجاء في المذكرة أيضاً أنه فور تكليف الأمين العام للأمم المتحدة للسيد ألفارو دو سوتو بمهمة مواصلة العمل مع الأطراف ومع بلدان الجوار من أجل البحث عن حل سياسي عادل ودائم يقبله الجميع... لوحظ - بكثير من الأسف - أن بعض الأطراف المعنية بهذا النزاع تقوم بحملة دبلوماسية مفاجئة مُرْفَقَة بتعاليق خاصة ومن نوع جديد تهدف - على ما يبدو - إلى مزيد من التأخير في التوصل لأي حل سياسي توافقي ونهائي[27].

وكان ردُّ الفعل على مختلف الحملات الدعائية المغرضة الجزائرية التي استهدفت سمعة المغرب وحقه في استكمال وحدته، ما جاء في المذكرة:

---

(26) حصيلة أشغال مجلس النواب، **المرجع السابق**، ص. 359.

(27) مقتطف من المذكرة التي وجهها المغرب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، منشورة ضمن جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، المغرب، عدد 7715، بتاريخ 27 شتنبر 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن وضع المغرب تجاه الصحراء ليس علاقة دولة أجنبية أو قوة محتلة كما زعم الرئيس الجزائري في رسالته الموجهة للأمين العام للأمم المتحدة والمنشورة في 18 غشت كوثيقة رسمية للجمعية العامة... وإلى مجلس الأمن... وهذا المفهوم ليس له أدنى علاقة بالوضع في الصحراء، حيث لم تكن هناك أي حرب مع دولة أخرى ولا أي احتلال لتراب هذه الأخيرة[28].

وعلى الرغم من نجاح الخصوم في التأثير في مواقف بعض الدول من الوحدة الترابية مثلما هو شأن جنوب أفريقيا التي اعترفت بما يسمى بالجمهورية الصحراوية، فقد نجحت الدبلوماسية المغربية بشكل مواز أيضاً في إقناع صربيا ومونتنغرو بسحب اعترافهما بهذه الجمهورية المزعومة.

وتمكنت في هذه الفترة أيضاً من تحييد الدور الأمريكي وكسب مزيد من الدعم الفرنسي والإسباني، وبخاصة بعد رحيل حكومة أثنار ومجيء ثاباطيرو.

ومن جهة أخرى، تبين أن التطورات الأخيرة التي لحقت قضية الصحراء وما فرضته على المغرب من تحديات وأولويات، أثرت بشكل سلبي في مستوى تراجع المشاركة الفاعلة للدبلوماسية المغربية ومبادراتها في تدبير القضايا العربية والإسلامية والدولية.

سادساً: نحو سياسة خارجية مغربية أكثر انفتاحاً وفعالية

على الرغم مما قلناه عن المحاولات الرامية إلى الانفتاح على مختلف القنوات الأخرى باتجاه المشاركة في تدبير قضية الصحراء المغربية خارجياً، فإن هذه الجهود تظل بحاجة إلى مزيد من التعزيز والتأطير الدستوريين، بالطريقة التي تفتح آفاقاً كبرى وواسعة أمام هؤلاء الفاعلين لمزيد من المساهمة المباشرة في بلورة كل القرارات الخارجية للدولة، الأساسية منها والثانوية.

وعلى الرغم مما عرفته السياسة الخارجية المغربية على مستوى تدبير قضية الصحراء من بعض النتائج الإيجابية، وتدبير يتسم بضبط النفس والاقتناع

(28) المذكرة التي وجهها المغرب إلى الأمين العام الأممي، المرجع السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بأهمية الخيار السلمي بعيداً عن كل تصعيد عسكري قد يغرق المنطقة في صراعات خطيرة[29]، فإن نتائجها لم تكن بحجم الإمكانات المتوافرة للمغرب وبحجم الإجماع الوطني الذي يحظى به هذا الملف، وبخاصة على مستوى الانفتاح باتجاه إشراك فعاليات وشركاء آخرين لإثراء تدبير هذا الملف وإغنائه، الأمر الذي عرضها لعدة هفوات (من ذلك، مثلاً، أنه لم يتم استثمار ضعف إسبانيا - التي لا تزال تحتل مناطق أخرى من المغرب - قبل كسب العضوية في الاتحاد الأوربي لتنضم بشكل واضح إلى صف المغرب باتجاه استكمال وحدته الترابية باعتبارها الدولة المحتلة) وتنازلات أثرت بشكل ما في مسار هذه القضية الحيوية.

فإذا كانت الجزائر تراهن على مجموعة من الأوراق، كالنفط، في سبيل عرقلة مسلسل التسوية في المنطقة وتوظيفها لإغراء بعض الدول للانضمام إلى طروحاتها، فإن المغرب يملك بدوره مجموعة من الأوراق بإمكانه توظيفها باتجاه دحض مزاعم الخصوم وطروحاتهم. فهناك الإجماع الوطني حول هذه القضية والذي انخرطت فيه مختلف الفعاليات السياسية والثقافية والجمعوية؛ وهنالك كذلك أهمية وضرورة السير الجدي نحو تعزيز الحقوق والحريات وتكريس الممارسة الديمقراطية وتفعيل الجهوية واللامركزية، واستثمار العلاقات الجيدة للمغرب مع مختلف الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وإقناع الأطراف التي طالما عبَّرت عن مواقف مناهضة للوحدة الترابية للمغرب، بأهمية وجود مغرب مستقر وقوي بالنسبة إليهم أيضاً[30].

---

(29) يعتقد البعض أن قضية الصحراء انفردت بخاصية أساسية وهي «السلام»، بحيث أن المسيرة الخضراء أعطت كل الدلائل على أن المغرب لا يريد الدخول في مسلسل المواجهة أياً كانت الظروف، سواء تعلق الأمر بالخصوم المرتزقة أو بالقوى الدافعة في المنطقة وخارجها. (عبد الهادي مزراري، **المرجع السابق**، ص. 84).

(30) في هذا الصدد، يرى أحد الكتاب «أن المغرب لو تخلص من هذا المشكل المفتعل، لكان بوسعه أن يتحرك بكل حرية لضمان مواقف أكثر جرأة، تساعد من ناحية على ضمان الاستقرار في الجزائر واعتراض سبيل العدوان الدولي على الجماهيرية الليبية؛ كما يكون بإمكان الجزائر أن تفرض مواقف أكثر ثقلاً على مستوى علاقات الاتحاد بالدول والمجموعات الأخرى... كما يكون أيضاً بإمكان ليبيا أن تتحرك بالسياسة التي تجلب أفضل النتائج...». (عبد الهادي مزراري، **المرجع السابق**، ص. 165).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كان الخصوم قد تحركوا بفاعلية على مستوى الترويج للطروحات الانفصالية من خلال تجنيد قنوات هيئات المجتمع المدني في هذا الشأن، فإن للمغرب جالية موجودة بمختلف دول العالم ومقتنعة ومؤمنة بشرعية قضية الصحراء - شأنها في ذلك شأن كل المغاربة - قادرة على الانخراط الإيجابي في دحض طروحات الخصوم والترويج للقضية من وجهة نظر المغرب، وهو ما يتطلب تنسيقاً وتواصلاً دائماً بين هذه الجالية وبين البعثات الدبلوماسية والقنصلية المغربية في الخارج؛ كما أن الطفرة النوعية التي يعرفها المجتمع المدني المغربي بإمكانها المساهمة بشكل ملموس في هذا الاتجاه.

تخللت السياسة الخارجية العديد من العوامل التي حدَّت بشكل كبير من فعاليتها في علاقتها بقضية الوحدة الترابية. فمعظم علاقات المغرب الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية كانت تتركز نحو دول أوربا، في حين لم تحظ مختلف دول العالم بنفس الاهتمام. ولعل من تداعيات ذلك فتح المجال للخصوم من أجل تقديم معطيات مغلوطة ومزيفة لهذه الأطراف بالشكل الذي يجعلها تقتنع بطروحاتهم ومواقفهم من قضية المغرب الترابية.

كما أن الإجماع الذي تحظى به قضية الوحدة الترابية في أوساط المجتمع المغربي بكل فعالياته وفئاته، لم يستثمر بشكل أكثر خدمة لهذه القضية ذاتها. ولعل من شأن انفتاح المسؤولين على مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية وفعاليات المجتمع المدني والمثقفين والباحثين والاستئناس بمواقفهم وآرائهم واجتهاداتهم وجهودهم... أن يقوي هذه الدبلوماسية ويثري مردوديتها[31].

وفي هذا السياق، ينبغي استثمار كل الإمكانات المتاحة ومشاركة مختلف الفاعلين في تدبير هذا الملف واستثمار العلاقات المغربية مع مختلف القوى الدولية الكبرى، كالولايات المتحدة باعتبارها فاعلاً محورياً في

---

(31) انظر في هذا الشأن: إدريس لكريني في حوار مع جريدة **الأحداث المغربية**، بصدد الزيارة الملكية للعديد من دول أمريكا اللاتينية، **المرجع السابق**.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العلاقات الدولية والتي تربطها بالمغرب علاقات تاريخية طيبة[32]، وبخاصة بعد توقيع اتفاقية التبادل الحر[33] وانخراط المغرب في الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة "الإرهاب" واعتبارها المغرب حليفاً استراتيجياً لها خارج حلف الناتو، ثم العلاقات مع إسبانيا في ظل حكومة ثاباطيرو، خاصة وأن البلدين كانا حريصين على توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار سنة 1991؛ كما أن إسبانيا تشكل الشريك الاقتصادي للمغرب بعد فرنسا، وتحتضن عدداً كبيراً من المهاجرين المغاربة وتجمعهما معاً ملفات وقضايا مشتركة من قبيل مسألة مكافحة الإرهاب والمخدرات، وقضية الهجرة، وملف الصيد البحري[34].

---

(32) فقد كان المغرب أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة؛ كما أن أول اتفاقية وقعتها هذه الأخيرة مع دولة أجنبية، كانت اتفاقية الصداقة والتعاون مع المغرب، وأن أول بعثة دبلوماسية أمريكية جرى افتتاحها كانت في المغرب أيضاً. انظر نص الحوار الذي أجرته جريدة **الخليج** (الإمارات) مع وزير الخارجية والتعاون المغربي محمد بنعيسى، منشور بتاريخ 8/ 8/ 2004.

(33) يعد المغرب أول دولة أفريقية وثاني دولة عربية توقع هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة.

(34) انظر إدريس لكريني في حوار مع أسبوعية **البيضاوي** (المغرب) بصدد تطور العلاقات المغربية الإسبانية، العدد 106، بتاريخ 9 يونيو 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner